الأمم المتحدة

A/C.4/54/SR.11

Distr.: General

28 December 1999
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
محضر موجز للجلسة ١١
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كازورا . . . . . (بيلاروس)

المحتويات

البند ٩٠ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

99-81690

*9981690

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٠ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/54/87؛ A/54/63-S/1999/171؛ A/C.4/54/L.2*)

١ - **السيد دوفال** (كندا): قال إنه من جملة التوصيات العملية التي تقدمت بها اللجنة الخاصة في تقريرها، تؤكد كندا بقوة تلك التوصيات المتعلقة بتغيير أساليب العمل، وعلى الأخص تلك التي تهدف إلى التعجيل بدراسة اللجنة الرابعة والجمعية العامة لتقارير اللجنة الخاصة. وبخصوص التوصية المتعلقة بانتهاء الأمانة العامة، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، من إعداد التوجيهات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والمخصصة للمسؤولين عن حفظ السلام، ترى كندا أن الأمانة العامة يجب أن تحافظ على حقها في اختيار سبل التشاور المناسبة، وأن الدول الأعضاء ينبغي أن تتاح لها مهلة كافية للرد.

٢ - وبخصوص هذه التوجيهات، قال إن كندا لديها تحفظات تتعلق بالمحتوى والطريقة المتبعة. ففيما يتعلق بالمحتوى، تقلل كثرة نقاط الالتباس والغموض في الوثيقة إلى حد كبير من إمكانية انتفاع مسؤولي حفظ السلام بها. وفيما يتعلق بالطريقة المتبعة، تأسف كندا لتسرع الأمانة العامة بنشر التوجيهات فجأة على شكل نشرة، مضحية بذلك بالصدق والدقة والفعالية في سبيل إحراز السمعة الطيبة التي يمكن أن تحصل عليها على صعيد العلاقات العامة لدى وسائط الإعلام الدولية.

٣ - وقد كشفت عمليات حفظ السلام التي أجريت في كوسوفو وتيمور الشرقية عن عيوب كبيرة في قدرة موظفي الأمانة العامة على تخطيط وإعداد وتنفيذ عمليات حفظ سلام في الوقت المطلوب. وتؤكد كندا من جديد أن الأمين العام ينبغي أن يعزز مستوى الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام في مجال القدرات الأساسية وكذلك في حالات "عبء العمل الزائد". ولكي تتوفر لدى إدارة عمليات حفظ السلام الموارد الضرورية لأداء وظائفها، ينبغي أن ينشئ الأمين العام نواة من الموارد البشرية ويعيد النظر في عدة مفاهيم أساسية ذات علاقة بقدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع. وقال إن كندا سوف تقدم كل مساعدة تطلبها الأمانة العامة لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز هذه القدرة.

٤ - وبخصوص عنصر الشرطة المدنية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قال إن كندا ترى أن من المناسب، كما أشارت إلى ذلك اللجنة الخاصة في تقريرها، تعزيز وحدة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وتعزيز دور المستشار لشؤون الشرطة المدنية، وكذلك شغل جميع الوظائف الشاغرة المأذون بها في الوحدة. ونظرا لأن تخطيط عمليات الشرطة في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهما من أعقد العمليات، كاد يستنفد موارد الوحدة، فإن كندا ترى أن على الأمين العام أن يعيد النظر بأسرع ما يمكن في عدد موظفي الوحدة، وأن يشغل بسرعة جميع الوظائف الشاغرة المأذون بها ويبني قدرة تخطيط فعالة وسريعة تحسبا لفترات "عبء العمل الزائد".

٥ - **السيد البدر** (الكويت): قال إن عمليات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم تلعب دورا أكثر فعالية مما مضى، حيث تم توسيع أنشطتها لتشمل من الآن فصاعدا المساعدة الإنسانية ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة المؤسسات. غير أن الوفد الكويتي يهمه أن يوضح أن بعض أوجه هذه العمليات بحاجة إلى إعادة النظر. والمقصود بذلك على وجه الخصوص تحديد أهداف العمليات وهياكل قيادتها بوضوح، وضمان احترام المادة ١٧ المتعلقة بدفع الاشتراكات، والاستمرار في مشاورات دائمة بين مجلس الأمن والدول المقدمة للقوات، وتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الإنذار السريع والدبلوماسية الوقائية وتعزيز قدرة المنظمة على النشر السريع للقوات.

٦ - وقال إن الكويت تؤوي منذ عام ١٩٩١ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وتلعب هذه البعثة دورا هاما، وتساهم في الحد من التوتر على الحدود، مما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، بيد أن انتهاكات العراق المتكررة لقرارات السلطات الدولية تشكل مصدر توتر وزعزعة للاستقرار وتدعو إلى الشك في نوايا هذا البلد. وقال إن الكويت حريصة على وجود البعثة في المنطقة، وقد قررت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تحمل ثلثي ميزانية البعثة، لكي لا تسبب المشاكل المالية اضطرابا في أنشطتها. وفضلا عن ذلك تفي الحكومة الكويتية بانتظام بالتزاماتها المالية لميزانية عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى الموارد المالية، تضع حكومة الكويت تحت تصرف البعثة إمكانيات بشرية ومادية، خاصة لمراقبة الحدود البحرية، كما أنشأت مكتب اتصال يظل على اتصال دائم بالبعثة. وتؤيد الكويت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/54/87).

٧ - **السيد أوسيي** (غانا): أعرب عن ارتياحه للعمل الذي أنجزته اللجنة الخاصة. إلا أن وفده يؤيد الاقتراحات التي تقدم بها وفد جنوب أفريقيا باسم حركة عدم الانحياز بهدف المزيد من ترشيد طرق عمل اللجنة الخاصة لزيادة فعاليتها.

٨ - ومضى يقول إن أفريقيا في السنوات الماضية كانت مسرحا لعديد من الحروب الأهلية التي عرقلت جهودها من أجل التنمية الاقتصادية. حقا لقد بينت أفريقيا بوضوح تصميمها على حل نزاعاتها بنفسها، ولكن لكي يتحقق ذلك لا بد من تحسين قدرتها في مجال حفظ السلام، خاصة عن طريق تعزيز الوسائل المتاحة لمنظمة الوحدة الافريقية. وأضاف أن وفده مقتنع بأن أفريقيا يجب أن تستمر في لعب دور مركزي في المبادرات الهادفة إلى إقامة السلام والاستقرار على القارة، ويجب عليها، كما ذكر الأمين العام، إظهار عزمها على تعزيز قدراتها على حفظ السلام. وتمشيا مع هذا المفهوم أنشأت منظمة الوحدة الافريقية الجهاز المركزي لدرء وإدارة وتسوية النزاعات، الذي تشارك غانا في أعماله مشاركة نشطة. وبالطبع فإن الدول غير الأفريقية يمكنها أن تلعب دورا حاسما في هذه العملية، وتتبنى غانا النداء الذي وجهه الأمين العام لجميع الدول الأعضاء لكي تلتزم من جديد بدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين.

٩ - وتابع قائلا إن الوفد الغاني يرحب بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام بهدف حفظ السلام والأمن، ويؤكد من جديد على أهمية إبلاغ السكان بعمليات حفظ السلام التي تجري في بلادهم، بحيث يفهمون ويتقبلون بصورة أفضل عملية السلام.

١٠ - وبطبيعة الحال، تهتم غانا، التي تحتل المرتبة الرابعة من بين كبرى الدول الموفرة للجنود، بشكل خاص بحماية موظفي حفظ السلام وأمنهم، وتدعم كل الجهود التي تبذلها الإدارة للحد من الأخطار التي يتعرضون لها. وقال إن وفده يعترف بأهمية مساهمة الشرطة المدنية في حفظ السلام والأمن خلال فترة ما بعد النزاع. ولذلك فإن الوفد يرحب بعمل الأمم المتحدة من أجل بناء قدرات الشرطة المدنية في أفريقيا عن طريق برامج التدريب.

١١ - **السيدة دورانت** (جامايكا): قالت إن وفدها يوافق على محتوى تقرير اللجنة الخاصة ويؤيد الاقتراح الهادف إلى ترشيد طرق عمل اللجنة الرابعة فيما يتصل باللجنة الخاصة. وأبدت من ناحية أخرى تأييدها للإعلان الذي قام به ممثل الأردن باسم حركة عدم الانحياز.

١٢ - ومضت تقول إنه في حين يعتقد البعض خطأ بأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لم يعد لها مبرر، اكتسبت هذه العمليات أهمية جديدة خلال السنة المنصرمة التي تميزت بقدر كبير من الاضطراب، واكتسبت أبعادا متعددة في مواجهة حالات معقدة تستوجب اتباع نهج أكثر ديناميكية. ولكي تستطيع الأمم المتحدة مواجهة هذا التحدي، يحسن تعزيز قدرتها على النشر السريع لقواتها وتزويدها بأنظمة الوسائل الاحتياطية واتباع أمثل السبل لتعيين موظفين أكفاء.

١٣ - وأردفت قائلة إن جامايكا توافق على رأي الأمين العام بإعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية، مع العلم بأن ترتيبات الإنذار المبكر شرط لفعالية هذه الدبلوماسية. وأبدت أسفها لكون الإرادة السياسية ناقصة في هذا الصدد في غالب الأحيان.

١٤ - وتابعت قائلة إن الوفد الجامايكي يشدد من ناحية أخرى على ضرورة توثيق عرى الشراكة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال فض النزاعات وإقامة السلام خلال فترة ما بعد انتهاء النزاعات. ولاحظت بارتياح تحسن التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأكدت في هذا الصدد على أن التعاون الوثيق بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة أثناء النزاعات الأخيرة في أفريقيا قد أعطى نتائج ممتازة.

١٥ - واستطردت قائلة إن المذابح الأخيرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة في كوسوفو وبوروندي تؤكد من جديد أهمية ضمان حماية وأمن موظفي الأمم المتحدة المشاركين في عمليات حفظ السلام. ومن بين التدابير الممكن اتخاذها في هذا السبيل، ينبغي الإشارة إلى تلك الرامية إلى إلقاء القبض على مرتكبي تلك الأعمال وتقديمهم للمحاكمة. ومن ناحية أخرى يحسن التأكد من أن إجراءات الحماية التي يتم إقرارها تنطبق كذلك على فئات أخرى من الموظفين مثل العاملين في الإغاثة وموظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

١٦ - ولمواجهة تعقد العمليات، لا يكفي حسن إعداد الموظفين القائمين بعمليات حفظ السلام من الناحية الفنية فقط، بل ينبغي أن يكونوا أكثر وعيا بثقافة المجتمعات التي يدور فيها النزاع. ولذا فإن الوفد الجامايكي يرحب

بالجهود المبذولة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بخصوص استخدام مرافق التدريب التابعة للأمم المتحدة لأغراض حفظ السلام.

١٧ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام، أعربت عن ارتياحها لما تم إنجازه في هذا السبيل، ولكنها رأت من ناحية أخرى ضرورة التنبيه إلى أهمية تقوية الدعم السياسي وتحسين خدمات التدريب في هذا المجال وتوفير الدعم اللوجستي والمالي الكافي.

١٨ - **السيد رامانا** (الهند): أشار إلى أن وفده متضامن مع الإعلان الذي صدر باسم حركة دول عدم الانحياز. وأكد أن حفظ السلام ليس هدفا بحد ذاته ولكنه وسيلة لبلوغ هدف، وينبغي أن يكون جزءا من التزام دولي أوسع. وأضاف أن عمليات حفظ السلام لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تحل محل مهمات إعلاء صرح الوطن والتنمية الاقتصادية. ويجب الوقوف عند الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراء النزاعات، وهي الفقر والتخلف وعدم المساواة.

١٩ - ومضى قائلا إن الهند ترحب بسعي الأمانة العامة لتعزيز قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام. بيد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تبذل مزيدا من الجهد للاستجابة لاحتياجات الدول الأفريقية بدلا من توكيل المنظمات الإقليمية بحفظ السلام بالنيابة عنها، تلك المنظمات التي ينبغي أن يكون هدفها تعزيز دور الأمم المتحدة لا الحلول محلها. ويجب أن تخصص لعمليات حفظ السلام موارد كافية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال اتباع سياسة المعايير المزدوجة في رد فعل المجتمع الدولي على الأزمات في أفريقيا وأوروبا.

٢٠ - وتابع قائلا إن الهند تؤيد دون تحفظ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة. وترحب الهند على الأخص بوضع مجموعة من التعليمات الدائمة لأعمال الشرطة المدنية وبنشر قواعد تعيين وتدريب أفراد الشرطة المدنية. وتشجع الهند الأمانة العامة على إعداد مسودة التوجيهات العامة المتعلقة بدور الشرطة المدنية. وذكر أن من الضروري كذلك أن تدفع جميع الدول الأعضاء حصصها بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط لوضع حد للتأخير في تسديد مستحقات الدول المقدمة للجنود.

٢١ - وأردف قائلا إن الوفد الهندي يلاحظ أن الأمانة العامة بادرت بإصدار نشرة تتعلق باحترام العاملين على حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة للقانون الإنساني الدولي. واستدرك قائلا إنه وفقا لما اقترحته اللجنة الخاصة، كان ينبغي وضع هذه التوجيهات في صيغتها النهائية بعد إجراء مشاورات معها.

٢٢ - وختاما أكد المتكلم أن التزام الهند بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نابع عن إيمان عميق تمتد جذوره إلى تقليد عريق من العمل لأجل السلام. وأورد، على سبيل المثال، أن أكثر من ٠٠٠ ٥٠ جندي هندي قد برزوا في حوالي ثلاثين بعثة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وأن ٩٠ منهم قد ضحوا بحياتهم في خدمة الأمم المتحدة.

٢٣ - **السيد شن غووفانغ** (الصين): تطرق إلى أهمية الدور الذي تلعبه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في فض النزاعات الإقليمية وتهدئة التوترات، وقال إن عدد هذه العمليات قد ازداد ازديادا كبيرا خلال السنة الماضية وإن ولايتها لا تزال تتوسع. ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن تعيد النظر من جديد في كافة المسائل المتعلقة بهذه العمليات.

٢٤ - ومضى قائلا إن الصين قد أصرت دائما على أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتقيد تقيدا تاما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وعلى الأخص احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وإذا كانت الحالة الدولية قد تطورات بشكل ملحوظ خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، فإنه لا يزال من المفيد التذكير بهذه المبادئ التي قد يؤدي انتهاكها إلى إلحاق أضرار جسيمة بالعلاقات الدولية. وأضاف أن عمليات حفظ السلام يجب أن تلتزم كذلك بمبادئ العدالة والحياد وعدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حال الدفاع المشروع عن النفس، وأن تخضع لموافقة الأطراف المعنية. وقال إن هذه العمليات تشكل تحديات جديدة ومن الضروري إيجاد سبل جديدة للتصدي لها، في إطار التقيد بأهداف ومبادئ الميثاق.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الوفد الصيني يشاطر الأمين العام شعوره تجاه رد فعل المجتمع الدولي على احتياجات ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية في أفريقيا. وإن من دواعي القلق ملاحظة أن نظام المعايير المزدوجة قد طبق في إطار عمليات حفظ السلام. ولا يحق للأمم المتحدة أن تفرق في المعاملة بين النزاعات والآلام بناء على موقعها من الكوكب الأرضي. ولا يجوز أن يؤدي الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة إلى إهمال منطقة أخرى وتناسيها. وأشار إلى أنه على الرغم من اختلاف أسباب النزاعات من منطقة إلى أخرى، فإن من واجب الأمم المتحدة أن تعاملها بطريقة متماثلة ودون تمييز. وقد أعدت عمليات ذات حجم لم يسبق له مثيل في كوسوفو وتيمور الشرقية، ولكن في نفس الوقت تستمر القارة الأفريقية في الغوص في مستنقع النزاعات المستمرة التي تسبب معاناة تفوق وصف السكان المحليين. وينبغي ألا يحرم هؤلاء السكان من اهتمام المجتمع الدولي ومساعدته لمجرد كونهم في أفريقيا. وذكر أن الوقت قد حان لكي تحترم الأمم المتحدة التزاماتها وتتخذ تدابير ملموسة، إذ أن أي تردد سوف يسيء إلى هيبة المنظمة وينتقص من سلطتها، بل ويحد من قدرتها على حفظ السلام والأمن الدوليين.

٢٦ - ثم تناول مسألة تمويل عمليات حفظ السلام مشيرا إلى أن التأخير في دفع الاشتراكات وعدم دفع بعض الدول حصصها يؤثران تأثيرا بالغا على مختلف نواحي عمليات حفظ السلام، وقد منعا مجلس الأمن من الاستجابة للأحداث في الوقت المناسب. وقال إن الوفد الصيني يناشد مرة أخرى الدول المتأخرة عن دفع اشتراكاتها، خاصة الدولة التي عليها متأخرات ضخمة بأن تدفع حصصها كاملة وفي الموعد المحدد ودون شروط.

٢٧ - وختاما تطرق ممثل الصين إلى مسألة الشرطة المدنية التي لها دور هام في عمليات حفظ السلام. وقال إن الصين تعزز قدراتها على التدريب في هذا المجال وتأمل في أن تضع إدارة شؤون عمليات حفظ السلام

معايير بهذا الخصوص وتساعد الدول النامية على القيام بتدريب أفراد شرطتها المدنية بحيث تتاح لهم وسائل المساهمة الفعلية في عمليات حفظ السلام.

٢٨ - **السيد موناغاس** (فنزويلا): أشار إلى تقرير الأمين العام، ورأى، نظرا لتغير طبيعة النزاعات خلال السنوات العشر الماضية، أن تعزز قدرة المنظمة لكي تستطيع التغلب على العقبات التي تعوق سير عمليات حفظ السلام. وأضاف أن من الضروري العمل من الآن فصاعدا على عدة جبهات: نشر قوات الشرطة المدنية، تقديم المساعدة الإنسانية، نزع السلاح، مراقبة حقوق الإنسان. وقال إن من الضروري كذلك أن تحترم المنظمة المبـــادئ التـــي تدافع عنها حركة دول عدم الانحياز: موافقة الأطراف، الحياد وعدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس. وإن كانت المساعدة الإنسانية قد أصبحت عنصرا لا غنى عنه في عمليات حفظ السلام، إلا أن من المناسب الحفاظ على تمايز واضح بين نوعين من التدخل. فينبغي ألا تجرى عمليات الأمم المتحدة في كل مرة باسم "حق التدخل الإنساني". وقال إن هذا المفهوم يستحق دراسة أعمق، ولكن في نطاق محفل آخر.

٢٩ - ومضى يقول إنه يحسن تحديد ولاية عمليات حفظ السلام تحديدا دقيقا، وأن توفر لهذه العمليات وسائل تمويل مضمونة. ويجب أن تظل الدول الأعضاء، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، مسؤولة جماعيا عن تمويل هذه العمليات. وقال إن فنزويلا توافق على الأهداف ذات الأولوية البعيدة المدى التي حددتها الأمانة العامة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات على حفظ السلام في أفريقيا. ورأى أن جميع الحالات التي تشكل خطرا على السلام ينبغي أن تعامل بنفس السرعة. ورحب بالروابط الممتازة التي كونتها الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة في أفريقيا. ويجب زيادة تعزيز آليات الإنذار المبكر لكي يتم حل الخلافات قبل اندلاع النزاعات المسلحة. وأن يستمر دعم منظمة الوحدة الافريقية تحقيقا لهذا الغرض.

٣٠ - وتابع قائلا إن الأمم المتحدة مسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وينبغي منع تكرار الحالات مثل التي مرت بها كوسوفو دون أن يتمكن مجلس الأمن من ممارسة السلطة التي يمنحها له الميثاق. وإذا كان بدء نفوذ اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها باعثا على الارتياح، فإن من المناسب كذلك تعزيز أمن وحماية أفراد قوات حفظ السلام في الميدان. ومن المهم أن يشاور مجلس الأمن والأمانة العامة الدول المقدمة للجنود بغرض تخطيط انتشار البعثات الجديدة وتعزيز البعثات القائمة بطريقة أكثر شفافية.

٣١ - وأشار إلى الفقرة ٢٣ من تقرير اللجنة الخاصة (A/54/87)، فقال إنه يجب إحاطة الدول الأعضاء باستمرار بالطرق والمعايير المستخدمة لتعيين الموظفين للحلول محل العاملين المقدمين بدون مقابل. ويجب أن تكون تلك الطرق والمعايير متفقة مع مبدأ التوزيع الجغرافي. وأخيرا، أعرب الوفد الفنزويلي عن أسفه للتأخير المستمر في سداد مستحقات الدول المقدمة للجنود والمعدات العسكرية.

٣٢ - **السيدة نوانتاسينغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن وفدها يؤيد تمام التأييد الإعلانات التي أصدرها سابقا ممثل إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل الأردن باسم حركة دول عدم الانحياز.

وأضافت أنه رغم الصعوبات التي اعترضت سبيل الأمم المتحدة خلال السنوات الخمسين الماضية، استطاعت المنظمة أن تبقى على قيد الحياة، وأن تستمر فضلا عن ذلك في لعب دورها في حل النزاعات في مناطق كثيرة من العالم. وذكرت أنه ينبغي استخلاص الدروس من أوجه النجاح والفشل الماضية واتباع سبل جديدة كفيلة بالحفاظ على قدرة المنظمة على مواجهة حالات النزاع الدولي. وينبغي ألا تستغل الأمم المتحدة لمصلحة دولة أو مجموعة من الدول.

٣٣ - ومضت قائلة إنها إذ تعترف بالدور الأساسي لعمليات حفظ السلام التي تجري بالتقيد التام لأهداف ومبادئ الميثاق، فإن هذه العمليات يجب أن تظل ملجأ أخيرا وألا تحل محل البحث عن حل دائم للأعمال العدائية أو إيجاد تسوية سياسية للخلاف. وقالت إن العمليات يجب أن تبنى على الأسس التالية: احترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وموافقة الأطراف، والحياد، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حال الدفاع المشروع عن النفس. وينبغي أن تكون ولاية العمليات محددة بوضوح وأن يكون تمويلها مضمونا.

٣٤ - وأعربت عن قلق وفد لاو إزاء المبالغ المرتفعة من متأخرات الاشتراكات لبعض الدول الأعضاء، خاصة الدول العضو المدينة بأكبر مبلغ من الاشتراكات. وذلك مما يجعل الأمم المتحدة تبطئ في تسديد مستحقات الدول المقدمة للجنود والمعدات، والتي أغلبيتها من الدول النامية. وهذا التأخير يخلق صعوبات بالغة للدول المعنية ويحد من قدرتها على المساهمة الإضافية في عمليات حفظ السلام. وأكدت على أن الدول جميعها ينبغي أن تفي بحصتها بالامل وفي الموعد المحدد ودون شرط. ورأت من ناحية أخرى، أن تمويل عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن يتم على حساب أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٣٥ - وأردفت قائلة إن المنظمات الإقليمية لها دور هام بطبيعة الحال، ولكن لا يجوز اتخاذ أي إجراء قسري بموجب اتفاقات إقليمية أو من قبل منظمات إقليمية دون إذن مجلس الأمن. وإذا كان الأمر يتطلب علاجا سريعا لكل أزمة إنسانية، أينما وقعت في العالم، فإن أي إجراء يتخذ في هذا المضمار يجب أن يكون بمنأى عن المطامع السياسية أو العسكرية لدول أو مجموعات من دول معينة. وذكرت أن وفد لاو يؤيد دون تحفظ الموقف الذي عبر عنه المشاركون في الاجتماع الوزاري لدول حركة عدم الانحياز التي رفضت في الشهر السابق "حق التدخل الإنساني" المزعوم، وهو مفهوم لا أساس له على الإطلاق في الميثاق ولا في مبدأ القانون الدولي. وأعلنت أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستعدة للإسهام إسهاما إيجابيا في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي هيئة مكلفة بمساعدة الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

٣٦ - **السيد كا** (السنغال): قال إن العالم بحاجة أكثر مما مضى إلى جنود عمليات حفظ السلام وشرطييها المدنيين. وحيا ذكرى ٢ ٠٠٠ جندي سقطوا خلال الخمسين سنة الماضية في خدمة السلام. واعترف بأن حفظ السلام، كما أورد الأمين العام في تقريره، يظل أداة أساسية، وبأن من الضروري تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتقوية الآليات الأفريقية لحل النزاعات، إلا أنه صرح بأن جهود المنظات الإقليمية

لا تعفي المجتمع الدولي من الالتزامات الجماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تسند إلى مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

٣٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي تشجيع انتشار القوات للأغراض الوقائية في الحالات التي يهدد فيها العنف بالاندلاع في أية لحظة، مما يسمح بتفادي المآسي وحالات الإبادة. وأضاف أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل أنشطتها لبناء القدرات على حفظ السلام مع التنسيق بين احتياجات وموارد برنامج القوات الاحتياطية التابع للأمم المتحدة في إطار شراكة بين الدول الأعضاء المقدمة للجنود، ومنها السنغال، وبين الدول القادرة على توفير معدات. وقال إن الوفد السنغالي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة. وقال إن من الضروري تحديد أهداف واضحة لعمليات حفظ السلام، وإعطاؤها هياكل قيادية ثابتة ووسائل تمويل مضمونة تماما.

٣٨ - **السيد توديلا** (بيرو): لاحظ أن عمليات حفظ السلام لم تعد تقتصر على نشر قوات عسكرية أو قوات شرطة تابعة للأمم المتحدة أو كليهما لمنع حدوث نزاع أو لتوطيد السلام، بل أصبحت هذه العمليات الآن ذات أبعاد متعددة. بيد أنه ينبغي الإبقاء على تمايز بين عمليات حفظ السلام و "التدخلات الإنسانية".

٣٩ - وأردف قائلا إن العمليات التي عهد إلى اللجنة الخاصة بدراستها هي قبل كل شيء عمليات حفظ سلام تتقيد بمبادئ موافقة الأطراف، والحياد وعدم اللجوء إلى استخدام القوة. وقال إن الأمر لم يعد قاصرا على التوسط بين طرفين متنازعين بل ينطوي الأمر كذلك على تشجيع المبادرات وإنشاء هياكل لتوطيد السلام وفتح آفاق مستقبلية. وإن كان صحيحا أن عمليات حفظ السلام لا تشكل سوى حلول مؤقتة، وأنها لا تقضي على الأسباب العميقة للنزاعات، إلا أن لها دورا لا ينكر في توطيد السلام، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ القانون وحماية الحقوق الأساسية وتنظيم الانتخابات وكذلك بناء قدرات المؤسسات القانونية وقوات الشرطة. وبهذه الأعمال المتواضعة يمكن تهيئة إقامة دولة القانون وبدء عملية سياسية شفافة تحترم حقوق الإنسان.

٤٠ - وتابع قائلا إنه ينبغي تحديد ولايات عمليات حفظ السلام تحديدا واضحا مع اعتبار الطبيعة الخاصة لكل نزاع والعمل على تعبئة الموارد الضرورية. وقال إن وفد بيرو مرتاح لمساهمة قوات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال.

٤١ - واستطرد قائلا إن بيرو قد شاركت بنشاط من قبل في عمليات حفظ السلام وتنوي الاستمرار على هذا المنوال. واقترح من جانب آخر وضع موظفين تحت تصرف المنظمة لمراقبة تنظيم الانتخابات في الصحراء الغربية. وقال إنه متمسك كل التمسك بمبادئ احترام سيادة جميع الدول ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي حسبما ينص عليها الميثاق.

٤٢ - ومضى قائلا إنه يحبذ تعيين موظفي العمليات على أسس أوسع لكي يسهل تنوعهم الثقافي العلاقات مع سكان البلد المعني. وينبغي بهذا الصدد وضع معايير انتقاء محددة مع العمل على تحديد احتياجات كل بعثة في الوقت المناسب لتفادي الترحيل الفجائي الذي يمكن أن يضر بمصداقية العمليات. وأضاف أن وفد بيرو يؤكد

على ضرورة ضمان أمن وحماية الموظفين، وندد بشدة بالاعتداءات التي يتعرضون لها في الميدان. وقال إن من الضروري إيجاد حلول مبدعة لتعزيز عمليات حفظ السلام عن طريق تزويدها بقدرات التدخل السريع والموارد الضرورية لتوطيد السلام والأمن الدوليين.

٤٣ - **السيد أغام** (ماليزيا): قال إن وفده يؤيد بدوره الإعلانات التي صدرت باسم حركة دول عدم الانحياز وباسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأفاد أن بلاده، بالرغم من مواردها المحدودة، تشارك مشاركة متميزة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٠، وشاركت أيضا في عمليات سلام أخرى، وبخاصة تحت قيادة حلف شمال الأطلسي.

٤٤ - وأردف قائلا إن ماليزيا ترى أن المنظمات الإقليمية قد لعبت وينبغي أن تلعب دورا في عمليات حفظ السلام، إلا أن المبادرات الإقليمية يجب ألا تحل محل عمليات الأمم المتحدة في هذا المجال ولا أن تعفي الأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن، من أداء الواجبات الملقاة على عاتقها في المقام الأول في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى لم يعد من الممكن اعتبار عمليات حفظ السلام أحداثا منفصلة، وقد اعترف مجلس الأمن كما ينبغي بتعدد اختصاصاتها.

٤٥ - واستطرد قائلا إن من العوامل التي تسهم في استمرار القتال بين الأطراف المتحاربة سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة. وفي شهر حزيران/يونيه من العام الجاري، بادرت ماليزيا ببدء نقاش في مجلس الأمن حول مسألة نزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة دمجهم، وقد شارك أعضاء عديدون في هذا النقاش. وقال إن ماليزيا ترحب بسعي الأمم المتحدة لصياغة مبادئ عامة وتوجيهات عملية بهذا الخصوص.

٤٦ - وبخصوص تمويل عمليات حفظ السلام أعرب الوفد الماليزي مجددا عن قلقه إزاء البطء في تسديد المستحقات، وقال إنه إذا لم يطرأ تحسن على الوضع فإن قدرة وعزم الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية على الاشتراك في عمليات حفظ السلام قد يتأثران. وذكر أن الممارسة المتمثلة في اقتراض أموال مخصصة لعمليات حفظ السلام لتمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة ليس من شأنها تحسين الوضع. وأفاد أن المبلغ المستحق لماليزيا من جراء هذه العمليات يزيد على ٢٠,٥ مليون دولار، ومع ذلك فإنها تستمر في دفع حصتها بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط، نظرا لتعلقها الشديد بالمنظمة.

٤٧ - **السيد غاغور** (بولندا): قال إن الحكومة البولندية قد سبق أن أعربت عن موقفها تجاه عمليات حفظ السلام أثناء الاجتماع الربيعي للجنة الخاصة ولكن يهمها أن تؤكد على بعض النقاط التي تعتبرها ذات أهمية. إن تدخل الأمم المتحدة مطلوب بشكل متزايد لإرسال بعثات حفظ سلام متعددة التخصصات إلى مختلف مناطق العالم. وخلال الأشهر الخمسة الماضية تم إرسال بعثتين جديدتين وتمديد مدة بعثة أخرى. وسمحت الأمم المتحدة مرتين لقوات متعددة الجنسيات بالاشتراك في عمليات حفظ السلام، كما يتم الاستعداد حاليا لنشر محتمل للخوذ الزرقاء في إطار ثلاث عمليات أخرى لحفظ السلام.

٤٨ - ومضى يقول إن جميع الأدلة تشير إلى أن مجلس الأمن أصبح أكثر نشاطا في تنفيذ عمليات حفظ السلام، خاصة في أفريقيا، والمطلوب إذا هو إيجاد الوسائل لتعزيز قدرات المنظمة لكي تستطيع مواجهة التحديات، خاصة عن طريق المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرتها على النشر السريع للقوات. وأضاف أن الوقت قد حان على ما يبدو لجعل أنظمة القوات والوسائل الاحتياطية أكثر فعالية ولإنشاء رئاسة أركان لبعثات الانتشار السريع داخل إدارة شؤون عمليات حفظ السلام. إلا أنه، نظرا لتعقد النزاعات وتنوع المهام، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بتعاون وثيق وبتنسيق مع المنظمات والهيئات الإقليمية، مع الإبقاء على دورها القيادي.

٤٩ - وتابع قائلا إنه عقب قرار سحب الموظفين المقدمين دون مقابل، سعيا لضمان تمثيل جغرافي عادل، وعقب إعادة هيكلة الأمانة العامة، يتوجب الآن القيام بتقييم شامل لآثار الإمكانات الكامنة والكفاءات العسكرية على قدرة إدارة شؤون عمليات حفظ السلام على تخطيط وتنفيذ وإدارة عمليات حفظ السلام، ذلك بالنظر إلى الطلبات المتزايدة في هذا المجال.

٥٠ - وفيما يتعلق بأمن وحماية الموظفين، رحب الوفد البولندي بمبادرة إدارة شؤون عمليات حفظ السلام بإجراء دراسة شاملة للاحتياجات الأمنية لعمليات حفظ السلام، وأعلن عن استعداده للمساهمة بصورة نشطة في هذه المبادرة. وقال إن البعثات الجديدة والبعثات التي ستمدد وتلك التي ستأتي في المستقبل سوف ينتج عنها طلب كبير للموظفين، خاصة لأغراض الشرطة المدنية وكذلك للموارد. وذكر أنه بالنسبة لبعض الدول، ومنها بولندا، يمكن أن يكون لتراكم المبالغ المستحقة أثر سلبي على إسهامها المستقبلي في العمليات. وأفاد أن الوفد البولندي يود أن يذكر بأن حكومته قد دفعت كل متأخراتها ووفت بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الموعد المحدد. وقال إن الوفد يؤيد من ناحية أخرى التغيير المقترح في طريقة عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ويعلن عن استعداده لمواصلة الإسهام في قضية حفظ السلام النبيلة.

٥١ - **السيد حماية الدين** (بنغلاديش): قال إن بلاده تؤيد إنشاء رئاسة أركان لبعثات الانتشار السريع في أقرب وقت ممكن، مما سيسمح بكسب كبير للوقت عند التهيؤ لإرسال بعثات حفظ السلام. بيد أن تعيين الموظفين العسكريين ينبغي أن يتم على أساس التمثيل الجغرافي واشتراك الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام. وقال إن بنغلاديش مستعدة لتوفير موظفين مدنيين وعسكريين لرئاسة أركان بعثات الانتشار السريع.

٥٢ - وبخصوص التمويل، قال إن وفد بنغلاديش يؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بحساب الدعم. ويرحب بسحب الموظفين المقدمين دون مقابل ويؤكد على أن استبدالهم يجب أن يتم وفقا للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك يجب أن تتم الإمدادات بالسلع والخدمات بشفافية، وأن تحصل الدول النامية، خاصة أقل البلدان نموا والدول الأفريقية، على شروط تفضيلية في هذا المجال. وينبغي كذلك مراعاة التمثيل الجغرافي عند إسناد الوظائف العليا في الشرطة المدنية. وبهذا الصدد قال إن وفد بنغلاديش يود التوكيد على أهمية إعداد توجيهات تتعلق بالمبادئ التي تحكم دور موظفي الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام.

٥٣ - ومضى يقول إن بنغلاديش، اقتناعا منها بأن تمويل عمليات حفظ السلام يترتب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، تعلن عن قلقها إزاء تلكؤ بعض الدول عن دفع حصصها لميزانية حفظ السلام. وأضاف أن هذه التأخيرات قد أضرت بقدرة المنظمة على دفع مستحقات الدول المقدمة للجنود، وبخاصة أقل البلدان نموا مثل بنغلاديش. فمن الضروري إذا أن تدفع كل الدول، خاصة الدول متقدمة النمو، اشتراكاتها بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط. وذكر أن بنغلاديش عانت بصفة خاصة من تأخر دفع نفقات مختلف البعثات، وعلى الأخص عملية الأمم المتحدة في الصومال، وهي تطلب من الأمانة العامة أن تبلغها بموعد تسديد مستحقات تلك البعثة.

٥٤ - واستطرد قائلا إن أهمية التدريب الفعال والمناسب للموظفين العسكريين وللشرطة المدنية لا تحتاج إلى بيان. وبهذا الصدد فإن حكومة بنغلاديش تكرر عرضها لإيواء مركز التدريب من أجل حفظ السلام لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن تمسك بنغلاديش الشديد بميثاق الأمم المتحدة وبأنشطة حفظ السلام يتجلى في عدد الموظفين المدنيين والعسكريين الذين قدمتهم لمختلف بعثات حفظ السلام في أرجاء العالم. وهي تأمل الاستمرار على هذا المنوال ويهمها أن تعبر عن تقديرها الفائق للرجال والنساء الذين ضحوا بحياتهم لخدمة السلام.

٥٥ - **السيد بيريز - أوترمين** (أوروغواي): أعاد إلى الأذهان أن جميع الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان الجنوب (مركوسور)، (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) وكذلك بوليفيا وشيلي، التي ينطق باسمها جميعا، قد انضمت إلى الاتفاقات المتعلقة بالقوات والوسائل الاحتياطية، التي وقعت عليها باراغواي يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٥٦ - وأضاف أن تغير طبيعة النزاعات يستدعي تحسين قدرات عمليات حفظ السلام وأن ازدياد عدد محاولات الاغتيال يستدعي تعزيز أمن الموظفين. وقال إن من المهم بهذا الصدد أن تصدق الدول التي ما زالت لم تفعل ذلك على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتطبين بها.

٥٧ - ومضى قائلا إن التحليلات بشأن دور الانتشار الوقائي لقوات حفظ السلام لا تزال جارية بطبيعة الحال، نظرا لتجربة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ولكن من الواضح أن مثل هذا الانتشار ينبغي أن يصاحب جهود الدبلوماسية الوقائية، للحيلولة دون اندلاع النزاعات أو تفاقمها. ونظرا لكون المجابهات كثيرا ما تكون لها أسباب اجتماعية واقتصادية، فإن من المهم خلق الظروف التي تسمح للدول بالنمو وبضمان رفاهية سكانها. وينبغي كذلك تسهيل انتقال أفضل للمعلومات لكي تتمكن مختلف الدول من اتخاذ القرارات اللازمة بمعرفة الوقائع لمواجهة الحالات الطارئة في الميدان. وقال إن وفد أوروغواي يرحب بأنشطة منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى تدريب مراقبين للشرطة المدنية، وأضاف أنه نظرا لتزايد أهمية الدور الذي تلعبه الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، فإن الحاجة تدعو إلى تحديد وظائف تلك الشرطة تحديدا واضحا.

٥٨ - وأردف قائلا إن مما لا شك فيه أن بوسع القوات العسكرية الإسهام في إعادة البناء بعد انتهاء النزاعات، ولكن كثيرا من الدول لا تستطيع تقديم جنود دون تعريض أمنها الخاص للخطر.

٥٩ - واستطرد قائلا إننا إذا أردنا تحسين فعالية العمليات، كما أوردت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فيجب علينا ليس فقط التعاون بصورة أوثق مع المنظمات الإقليمية، بل وكذلك مع المنظمات المعنية بالمساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

٦٠ - وتابع قائلا إن دول مركوسور، التي بدأت تنظيم مناورات المحاكاة العسكرية والدورات التدريبية عازمة على المساهمة في تعزيز قدرات قوات حفظ السلام كي تستطيع هذه القوات أداء واجباتها على أفضل وجه.

٦١ - ورأى أن إدارة شؤون عمليات حفظ السلام ينبغي أن تولي أهمية أكبر لمبادئ التوزيع الجغرافي والتوازن الإقليمي في تعيين الموظفين المرسلين إلى الميدان والعاملين في المقر.

٦٢ - وأشار إلى أن وفد أوروغواي يخشى مرة أخرى أن تحول التأخيرات في تسديد مستحقات الدول النامية دون اشتراك هذه الدول بشكل أكثر فعالية في عمليات حفظ السلام. وقال إن من الضروري أن تدفع جميع الدول، وخاصة أعضاء مجلس الأمن اشتراكاتها في أقرب موعد ودون شروط.

٦٣ - واختتم قائلا إن وفد أوروغواي يشيد بذكرى موظفي حفظ السلام الذين قتلوا خلال الأشهر الأخيرة، خاصة في كوسوفو وبوروندي. وقال إن السكان المدنيين كثيرا ما تستهدفهم محاولات الاغتيال، ولا ينجو من هذه المحاولات موظفو حفظ السلام كما يشهد على ذلك احتجاز الرهائن في جورجيا.

٦٤ - **السيد سيماكولا كيوانوكا** (أوغندا): رأى أن نمو النزاعات يستوجب اتباع نهج متعدد الأبعاد يجمع بين الوقاية وإدارة النزاعات بهدف إقامة السلام وحفظه وتوطيده، بواسطة تطوير آليات الإنذار السريع والتدخل السريع على وجه الخصوص لمنع حدوث النزاعات. إن من الواجب معالجة الأسباب العميقة للنزاعات - انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودولة القانون، وكذلك غياب الديمقراطية - كما أن من الواجب تشجيع التنمية للكفاح ضد الفقر وعدم المساواة. وقال إن من الضروري مساعدة الدول النامية على بناء اقتصادها ومؤسساتها ومواردها البشرية. وينبغي عكس الاتجاه الحالي نحو خفض المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٥ - ومضى يقول إن السلام الدائم لا يمكن قيامه دون مؤسسات قابلة للحياة. ولذا ينبغي تشجيع إنشاء مؤسسات قانونية شفافة وقادرة على حماية حقوق الإنسان ودولة القانون وتوطيد الديمقراطية.

٦٦ - وأردف قائلا إن من الواجب الكفاح ضد انتشار الأسلحة ذات العيار الصغير، خاصة في أفريقيا. ولا يسع الإنسان إلا أن يشعر بالارتياح لاستعراض مجلس الأمن هذه المسألة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلا أنه يجب ضمان التقيد بقرارات الحظر التي يفرضها المجلس على الأسلحة، ليس فقط بالضغط على أطراف النزاع، ولكن أيضا بتعزيز الأحكام القانونية الوطنية لإيقاف نقل الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير على سبيل التحسب. وقال إن من بواعث الارتياح كون المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تكتف بإعلان وقف اختياري على الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير، بل أمرت بتدمير تلك التي تم سحبها من التداول عقب انتهاء الحرب الأهلية في ليبريا.

٦٧ - وتابع قائلا إن إقامة السلام الدائم لا تتطلب فقط نشر القوات العسكرية، بل تتطلب كذلك قوات شرطة مدنية، وقال إن وفد أوغندا يعرب عن غبطته لتمكن بلاده من الاستفادة من برامج تدريبية.

٦٨ - واستطرد قائلا إنه بمناسبة الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، تم التوكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وعلى وجوب اتخاذ المجتمع الدولي تدابير بهذا الشأن حتى وإن تحملت الدول الأفريقية مسؤوليتها. ولهذا السبب عين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٩٧ ممثلا خاصا مشتركا لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد محمد سحنون، وبوشر بعملية أروشا لإدارة الوضع في بوروندي. وأخيرا استطاع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التدخل في ليبريا وسيراليون، كما استطاعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الإسهام في تنفيذ وقف إطلاق نار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب وفد أوغندا باستعراض مجلس الأمن لمسألة مسؤوليته في حفظ السلام والأمن الدوليين. ورأى أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يستخدم المساعدة التي يقدمها للهيئات الإقليمية كذريعة للتملص من الواجبات التي يلقيها الميثاق على عاتقه.

٧٠ - وأشار إلى أن عمليات حفظ السلام لا يمكن نشرها إلا إذا اتخذ مجلس الأمن قرارا بهذا الخصوص، وتوفرت الوسائل الضرورية. وإذا كان الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لأفريقيا أثناء نزاعات مختلفة - سيراليون، ليبريا، الصومال - مبعث ارتياح، فإن إبطاء مجلس الأمن في اتخاذ القرارات المتعلقة بأفريقيا أمر مقلق. فمثلا لم يستجب المجلس حتى الآن لطلب المساعدة الذي قدمه إليه الرئيس الزامبي لكي تستطيع اللجنة العسكرية المشتركة بدء أعمالها بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧١ - وأعلن أن أوغندا شديدة التمسك بتنفيذ اتفاقات سلام لوساكا، لأنها أول خطة لحل النزاع يوافق عليها جميع المتحاربين في المنطقة. وقد دفعت أوغندا ١٠٠ ٠٠٠ دولار للسماح للجنة العسكرية المختلطة ببدء عملها. وقد حدثت مآس كان من الممكن تفاديها لو وجدت الإرادة السياسية. وفضلا عن ذلك فإن منع النزاعات أقل تكلفة من نشر قوات حفظ السلام. وقال إن مجلس الأمن يجب أن يكون مستعدا للتدخل في أفريقيا كما يفعل ذلك في المناطق الأخرى، خاصة في كوسوفو وتيمور الشرقية. واختتم قوله مشيدا بذكرى الموظفين الذين لقوا حتفهم في بوروندي وكوسوفو.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.